

سلمان أبو سته* النصف المنسي من فلسطين قضاء بئر السبع والنكبة المستمرة

تعرض هذه الدراسة لتاريخ قضاء بئر السبع منذ القرن التاسع عشر حتى سقوطه تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتحتوي على معلومات وافية عن عشائر جنوب فلسطين وأراضيهم التي تمزقت جراء ترسيم الحدود مع مصر والأردن في إبان الانتداب البريطاني، وعن كيفية تسرب الأراضي إلى اليهود في تلك الحقبة. كما تتطرق إلى إجلاء العشائر عن مواطنها ونهب أراضيها، وإحلال المستوطنين في تلك البقاع في حقبة الاحتلال الإسرائيلي، ثم تركيز على الأوضاع الراهنة للفلسطينيين في قضاء بئر السبع، ولا سيما حرمانهم من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية، فضلاً عن تدمير منازلهم.

تاريخ عريق

منذ وعد بلفور قبل 90 عاماً شغلت فلسطين، أرضاً وشعباً، العالم، وشغلت أهلها على وجه الخصوص، إلا إن نصفها الجنوبي ظل مجهولاً ومهملاً حتى من أبنائها أنفسهم، إذ كان يعرف، في القرن التاسع عشر وما قبله، ببلاد غزة، ويقع غالباً تحت سلطة متصرف القدس. وكان يتمتع بشبه استقلال ذاتي، لأن حمايته كانت تقع على كاهل فرسان العشائر الذين لم يخضعوا قط للتجنيد في الجيش العثماني. وعندما احتاجت الدولة العثمانية إلى جنود، كانت تطلب من شيوخ العشائر إرسال متطوعين لا مجندين، فكان هؤلاء يرسلون فرقاً متطوعة من الفرسان تذهب وتحارب وتعود كوحدة منفصلة.

وعندما احتلت بريطانيا مصر سنة 1882، وسعت نطاق نفوذها في سيناء وخطت لاحتلال فلسطين، وكانت أرسلت بعثة مساحية تحت اسم "صندوق استكشاف فلسطين" لدراسة جغرافيا فلسطين وجيولوجيتها وآثارها التاريخية والأماكن المذكورة في الكتاب المقدس. وبقيت البعثة في فلسطين 6 سنوات (1871 - 1877) عادت بعدها إلى لندن وأصدرت في الثمانينيات من القرن التاسع عشر 26 خريطة مفصلة لفلسطين، و10 مجلدات عن نباتاتها وطيورها وتاريخها الطبيعي وآثارها، وعن القدس بصورة خاصة.

لكن هذا المسح وصل جنوباً إلى وادي غزة فقط، ولم يشمل باقي جنوب فلسطين. فقام كتشنر وهل في سنة 1883 بمسح وادي عربة وجنوب فلسطين، وقام نيوكمب بمساعدة لورنس العرب بمسح "النقب" من غزة إلى العقبة في سنة 1914. كما قامت بعثات مساحية مصرية تحت إدارة إنكليزية في نهاية القرن التاسع عشر بمسح شبه جزيرة سيناء، الأمر الذي أدى في سنة 1906 إلى تحديد "الخط الإداري الفاصل" بين فلسطين ومصر، وهو يمتد بين أم شرش وطابا على خليج العقبة إلى رفح على شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

كان هذا الخط أول حد إداري فاصل بين فلسطين (أو سورية الكبرى) تحت الحكم العثماني وبين مصر تحت الحكم الإنكليزي، أو بين بلدين عربيين واقعيين تحت حكم غير عربي. وفي معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في سنة 1979 أصبح هذا الحد الإداري البسيط حدوداً دولية ذات أسلاك شائكة ونقاط مراقبة.

ولمّا كانت عشائر فلسطين ممتدة شرقاً نحو الأردن وغرباً نحو سيناء وذلك لطبيعة القربى والجوار والعلاقات، فقد تسبب الحد الإداري لسنة 1906 بفصل العشائر بعضها عن بعض، وأيضاً عن حقوقها ومراعيها وموارد مياهها، فثارت على لجنة الحدود المصرية وتم تعديل الاتفاقية بحيث يُسمح للأهالي بعبور الحد الإداري في أي اتجاه بكل حرية، لكن لم يسمح للجنود الأتراك حاملي السلاح بعبور الخط نحو مصر. أمّا حد قضاء بئر السبع الشرقي، وهو وادي عربة، فبقي مفتوحاً إلى درجة كبيرة خلال عهد الانتداب بأكمله.

ومن المفارقات أن تمزيق الأراضي العربية الواقعة على طرفي الحدود بين مصر وفلسطين، والذي رسمه الاستعمار وفصل بواسطته الأهالي عن حقولهم ومياههم في سنة 1906، تكرر في سنة 1923 عندما اتفق البريطاني نيوكمب (الذي وضع خريطة النقب) مع الفرنسي بوليه على فصل فلسطين عن سورية ولبنان على نحو أدى إلى تمزيق أراضي 23 قرية في قضاء صفد، ثم إلى ثورة الأهالي، فاضطرت سلطات الاستعمار إلى تعديل اتفاقية الحدود الشمالية بحيث يُسمح للأهالي بالعبور إلى حقولهم والاستفادة من مصادر مياههم بما فيها الملاحه والصيد. ومرة أخرى تحول هذا الخط الإداري إلى حدود دولية مع لبنان وسورية عند إنشاء إسرائيل في سنة 1948.

بالعودة إلى بئر السبع، فإن الصلة الجغرافية بين فلسطين ومصر في وادي النيل كانت منقطعة كثيراً قبل الحدود الإدارية في سنة 1906، وذلك عندما شقت قناة السويس في سنة 1869. فقد أصبح الحاجز المائي عقبة كبيرة أمام عبور القوافل من الحجاز وبلاد الشام إلى مصر وبالعكس، كما توقف "درب الحج المصري" الذي كان يعبر سيناء إلى العقبة ويلتقي قريباً منها "درب الحج الشامي" إلى مكة والمدينة، واستعيض عنه بالنقل البحري من السويس إلى جدة بعد إقامة محجر صحي في طور سيناء.

ومنذ ذلك التاريخ انفصلت عشائر مديرية الشرقية في مصر وأصلها شامي أو حجازي عن جذورها في بلاد الشام. وخلال القرن التاسع عشر كله وقبله قليلاً زار جنوب فلسطين كثير من السياح والقساوسة والجواسيس وضباط الاستخبارات. فقد زار الكونت فولني (في سنة 1875) فلسطين كلها وأصبح كتابه بشأن رحلته إلى مصر والشام مادة إجبارية على ضباط نابليون، كما أن علماء هذا الأخير، في موسوعتهم "وصف مصر" (التي جمعت معلوماتها بين سنتي 1798 - 1801)، قاموا بسرد وصف كامل للعشائر العربية بين القاهرة ودمشق، بما فيها عشائر بئر السبع، ذكروا فيه أسماءها وعددها وعدد فرسانها ومدى قوتها ومناطق أراضيها وأسماء بطونها وشيوخها.

أمّا سيتزن فزار تلك البلاد في سنة 1806، كما زارها بركهاردت السويسري، الجاسوس الإنكليزي، في سنة 1812، وكذلك فيكتور غوران اليهودي الفرنسي الذي زار قرى فلسطين كلها في سنة 1863 وكتب عدة مجلدات عنها، وأيضاً المستشرق النمساوي، ألوا موزل، الجاسوس الذي عمل لمصلحة عائلة هابسبرغ الحاكمة، والذي زار عشائر فلسطين وسورية والأردن وكتب عنها بالتفصيل. لكن لم تصل دقة أي منهم في الوصف والتفصيل إلى ما وصل إليه المستشرق اليهودي والجاسوس الذي عمل لمصلحة القيصر الألماني، البارون ماكس فون أوبنهايم، فقد كتب وصفاً كاملاً للعشائر في فلسطين والأردن والحجاز وسورية بما فيها تاريخها ومناطقها وعدد بيوتها وأسماء شيوخها وسلالاتها.

ولم يتأخر الفرنسيون في إرسال أحد رجالهم وهو الأب جوسون المنتمي إلى المدرسة الإنجيلية في القدس، فطاف شرق الأردن وجنوب فلسطين وسيناء في مطلع القرن العشرين وصنف عشائرها، وانتهى أمره جاسوساً للإنكليز في بداية حملة أُلنبي على فلسطين.

ومن العجيب أنه باستثناء "صندوق استكشاف فلسطين" والسيطرة الإنكليزية على مصر، لم يكن للإنكليز جاسوس يضاهي ذلك الألماني أو النمساوي، فحتى لورنس لم يكن له ذكر في جنوب فلسطين، وإنما اقتصر نشاطه في سنتي 1917 - 1918 على شرق الأردن.

أين مكان الحكم التركي من هذا كله؟ طبعاً لم يكن الأتراك، ولا حتى أهالي فلسطين، على علم كامل بهؤلاء الجواسيس الذين كانوا يخططون ويرسمون ويرصدون، ولم يكونوا أيضاً على علم بشبكة الجاسوسية الصهيونية (نيلي) التي كانت تخدم الاستخبارات البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى من مزرعة يهودية قرب قيسارية، وكان نشاطها يمتد إلى رفح والإسكندرية. لكن الأتراك اكتشفوا هذه الشبكة في أثناء الحرب العالمية الأولى وأعدمو أفرادها.

في تلك الفترة، كان أهالي بئر السبع مشغولين بمشكلاتهم الداخلية، وكانت "حروبهم" كلها على شكل "طوشة" أو "كونة" على قطعة أرض، أو اعتداء على جار، أو رفضاً لتعدي السلطات التركية على مناطقهم، لكن هذه الحروب الداخلية انتهت تقريباً بنهاية القرن التاسع عشر. وتزامن ذلك مع شعور الأتراك بالتهديد البريطاني في مصر لفلسطين، فقامت الحكومة التركية في سنة 1900 بإحياء موقع بئر السبع التاريخي، وأنشأت فيه المدينة الحديثة على شكل مربعات وبتخطيط شوارع مستقيمة، وأودعت فيه مواد تموينية وعسكرية استعداداً لحرب قد تطول، كما مدت سكة الحديد إلى بئر السبع ثم عوجا الحفير على الحدود المصرية، وهادنت شيوخ العشائر وأعدت عليهم العطايا وأقامت مهرجاناً كبيراً لتكريمهم. وقد أثمر هذا الجهد في سنة 1915، عندما استبق الأتراك الهجوم البريطاني على فلسطين بالهجوم على قناة السويس فيما عرف باسم "جردة القناة"، فتطوع 1500 فارس من فرسان عشائر بئر السبع، وأبلوا بلاءً حسناً في قطية. لكن الهجوم التركي بقيادة جمال باشا فشل بسبب سوء التخطيط وطول خطوط المواصلات. وبقيت مدينة بئر السبع مدينة حصينة نسبياً لاعتبارها بوابة فلسطين الجنوبية.

هذا ما أدركه أُلنبي الذي تسلم قيادة "الحملة العسكرية المصرية" لاحتلال فلسطين سنة 1917 بعد فشل سلفه موراي في احتلال غزة مرتين في ربيع تلك السنة، وبعد أن تكبد الإنكليز كثيراً من القتلى والجرحى.

لقد وضع الضباط الأستراليون في الحملة خطة للتمويه كي يوحوا بمحاولة ثالثة لاقتحام غزة، بينما توجهت القوة الكبرى، خلال مسيرة ليلتين شرقاً، نحو بئر السبع للالتفاف عليها من الجهة الشرقية. وفوجئت الحامية التركية البالغ عددها 5000 جندي بقيادة عصمت بك (عصمت باشا إينونو فيما بعد، الرئيس الثاني للجمهورية التركية بعد أتاتورك) بقوة بريطانية من جنود المستعمرات قوامها 50.000 جندي تهاجمها من الشرق وتحتل المدينة. ويسقط بئر السبع في 1917/10/31 أرسل اللنبي برقية إلى لندن يقول فيها "سقطت بئر السبع. ستكون القدس هديتكم في عيد الميلاد." وصلت البرقية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، فأخرج جيمس بلفور ورقة من درج مكتبه كان اتفق على نصها مع الصهيونيين قبل عدة أشهر وأصدر "إعلان بلفور" في 1917/11/2.

بئر السبع في عهد الانتداب

قسم الانتداب البريطاني فلسطين إلى ألوية، والألوية إلى 16 قضاء، وكل قضاء إلى مدن وقرى وأراضٍ تابعة لها. وبذلك أصبحت بلاد غزة تعرف باللواء الجنوبي وقد قُسمت إلى قضاةين: (1) قضاء غزة ويشمل القرى الساحلية الجنوبية ومساحته 1.113.000 دونم؛ (2) قضاء بئر السبع ومساحته 12.577.000 دونم، أي ما يساوي تقريباً نصف مساحة فلسطين، ويمتد من الفالوجة شمالاً وغزة غرباً والخليل شرقاً إلى أم رشش على خليج العقبة جنوباً. وكانت 77 عشيرة تعيش في قضاء بئر السبع وتفلح أرضه، وكانت مقسمة إلى 7 قبائل: الترابين وهي أكبرها، ثم التياها والجبارات والعزازمة والحناجرة والسعيدين والأحيوات. لكن 95% من هذه القبائل وخصوصاً الترابين والتياها والجبارات والحناجرة كانت تفلح إما الجزء الشمالي والغربي من قضاء بئر السبع حيث كان معدل سقوط الأمطار أكثر من 100 ملم في السنة وهي النسبة الصالحة لزراعة الشعير، وإما شمالاً حيث المعدل أكثر من 200 ملم في السنة وهي النسبة الصالحة لزراعة القمح.

ولذلك كان هذا القضاء هو سلة الخبز بالنسبة إلى فلسطين. وحتى قبل الانتداب كانت السفن المحملة بالحبوب تتكدس في ميناء غزة، وكانت بريطانيا تستورد منه في عهد الانتداب معظم محصول الشعير الذي كان يستعمل لصناعة البيرة. وزراعة الحبوب الواسعة في القضاء هي التي جعلت القس تومبسون الذي زار البلد سنة 1853 يدهش عندما رأى الحقول ويصيح: "قمح، قمح، بحر من القمح".

وكانت المساحة المفتوحة تصل إلى نحو 4 ملايين دونم في أوقات الخصب، ولم تكن تقل عن 2 مليون دونم. أما المناطق القليلة المطر في جنوب بئر السبع (الذي سماه الإنكليز النقب، نقلاً عن الكلمة العبرية "نيجيف") فكان أهلها يشتغلون بالرعي وتربية الماشية.

احتفظ أهالي بئر السبع بملكيتهم للأراضي بحسب قانون العرف والعادة، إذ كان يتم بموجبه البيع والشراء والإرث. وإذا تعدى طرف على أرض آخر كانت الحروب أو "الكونات" تقوم، وربما استمرت أعواماً إلى أن تنتهي بالصلح. واعترفت حكومة الانتداب بملكية الأهالي لأراضيهم. ففي 29 آذار/مارس 1921 التقى ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني شيوخ بئر السبع بحضور هربرت صامويل أول مندوب سام بريطاني (صهيوني)، وأكد لهم اعتراف الحكومة بملكيتهم للأراضي بحسب العرف والعادة (كما جاء في وثيقة CO 733/2. p. 77 الموجود في مركز المحفوظات البريطاني "PRO)، وطلب منهم تسجيل أراضيهم وأعفاهم من رسوم التسجيل، لكنهم لم يروا ضرورة لذلك. وفي عهد الانتداب، دفع الأهالي ضريبة العشر على أراضيهم، وحكمت محاكم الانتداب بصحة انتقال الملكية في حالات البيع والشراء والإرث.

وقدرت "لجنة الأراضي" التي ألفتها حكومة الانتداب في سنة 1920 برئاسة البريطاني أبرامز والعربي فيضي العلمي واليهودي كالفارسكي (رئيس جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين) أن الأراضي المفتوحة في قضاء بئر السبع لا تقل عن 3.750.000 دونم عدا المراعي، وأصدرت تقريرها في 1921/5/31.

وفي سنة 1928 وضعت بريطانيا، بناء على إلحاح الحركة الصهيونية، نظاماً لمسح الأراضي (خرائط كاداسترال)، وكانت تتبع هذا النظام محاكم "تسوية الأراضي" التي تفصل في ملكية الأراضي المرسومة على الخرائط، وذلك لفرز تلك التي لا أوراق ملكية واضحة لها، كي تأخذها الدولة وتسلمها لليهود بحسب صك الانتداب الذي يدعو إلى استيطانهم بكثافة في الأراضي كلها التي تقع تحت يد الحكومة.

بدأت دائرة "تسوية الأراضي" عملها في سنة 1928 في المناطق ذات الوجود اليهودي في السهل الساحلي ومرج ابن عامر وقضاء صفد لإثبات ملكية اليهود، وعندما انتهى الانتداب لم تكن هذه الدائرة قد أنجزت أكثر من نحو 5.25 ملايين دونم، أي خمس مساحة فلسطين تقريباً. وعلى الرغم من أن أعمال المساحة بدأت في غزة في أوائل

العشرينيات من القرن العشرين على سبيل التجربة، فإنها لم تكمل عملها عند مغادرة بريطانيا فلسطين، ولم تسجل باقي فلسطين تحت نظام "محاكم التسوية"، بما في ذلك قضاء بئر السبع.

لكن بريطانيا أسرع قبل رحيلها من فلسطين في إكمال خرائطها الطبوغرافية عنها لأسباب عسكرية في أثناء الحرب العالمية الثانية، فأصدرت 16 خريطة لفلسطين بمقياس 1:100.000 تضم أحدث المعلومات التي جمعتها عنها من رأس الناقورة حتى عوجا الحفير جنوبي مدينة بئر السبع. أما الخرائط التفصيلية (الكاداسترال) بمقياس 1:20.000 فأُنجزت منها نحو 130 خريطة فقط لم تغط في قضاء بئر السبع إلا بعض البلدات شمالاً وغرباً. وأضيفت في هذه الخرائط كلها أسماء العشائر التي تستوطن تلك البلد، بل إن هذه الأسماء كانت على الخرائط التي رسمت قبل احتلال فلسطين، واستعملها ألنبي في حملته.

واستدركت بريطانيا ما فاتها من مسح أراضي فلسطين على الطبيعة، فأخذت أكثر من 5000 صورة جوية في سنتي 1945 و1946 ثم في سنة 1948، ظهرت فيها أجزاء واسعة من قضاء بئر السبع. ويتضح من هذه الصورة الجوية أن معظم قضاء بئر السبع كان مفتاحاً بالكامل، ويمكن رؤية الحقول والمزارع بكل وضوح فيها. وقد أُدرجت هذه الصور في "أطلس فلسطين 1948"، الذي أصدرته "هيئة أرض فلسطين" في لندن سنة 2005.

بالنسبة إلى ميدان الحركة الوطنية والدفاع عن الوطن، لم يكن ثمة فارق بين أهالي بئر السبع وبين إخوانهم في سائر فلسطين. فقد شاركوا في المؤتمرات العربية الفلسطينية السبعة في عهد الانتداب، وفي مؤتمر اللجان القومية سنة 1936، والمؤتمر العربي في بلودان سنة 1937. وكان بعض شيوخهم أعضاء في الهيئة العربية العليا وفي المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في غزة. كما كانوا من موقعي إعلان "حكومة عموم فلسطين" في تشرين الأول/أكتوبر 1948.

وخلال اضطرابات سنة 1921 طلب تشرشل من شيوخ العشائر الخلود إلى الهدوء والسكينة عندما ثاروا على وعد بلفور، لأن السيطرة على البلد كانت في أيديهم، وفي ثورة البراق أرسلوا فرساناً إلى القدس للوقوف إلى جانب إخوانهم هناك.

وفي أواسط الثلاثينيات من القرن الماضي، أنشئت "جمعية البدو العربية" ومقرها مدينة بئر السبع، وكانت تستنهض الهمم، وتنور الناس بشأن أخطار الصهيونية، وتحذر من التفريط في الأرض، وتهدد كل من تسول له نفسه بذلك، وتفضحه أمام الناس.

وخلال ثورة 1936 - 1939 سيطر الثوار في بئر السبع، بالتعاون مع إخوانهم في غزة والخليل، على قضاء بئر السبع بأكمله، وطردهوا الإنكليز منه وأقاموا حكماً عربياً في المنطقة لعام. بعد ذلك حُكم على بعض قادتهم بالإعدام، فلجأ هؤلاء إلى مصر، وفي سنة 1942 عادوا وبدأوا تجميع قواهم مرة أخرى، للدفاع عن الوطن، وتحالفوا مع قوات الإخوان المسلمين التي وصلت إلى فلسطين في بداية سنة 1948. وبقي قضاء غزة وبئر السبع عربيين خالصين، إلا من مناطق صغيرة، إلى أن دخل الجيش المصري فلسطين في 15/5/1948.

وتسرب 60.000 دونم إلى اليهود في أثناء فترة حكومة الانتداب أي 0.5% من مساحة القضاء، سرعان ما أنشأ الصهيونيون عليه 11 مستعمرة قبيل انتهاء الانتداب، في كل منها بضعة أكواخ وما لا يزيد على 30 جندياً في كل موقع. وفي المقابل، بلغ عدد سكان القضاء في نهاية الانتداب 110.000 شخص هم الأغلبية الساحقة وأصحاب الأراضي فيه.

وعندما قامت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) بزيارة بئر السبع في صيف سنة 1947 وبقيت فيها فترة وجيزة، رتب الصهيونيون لها زيارة لإحدى هذه المستعمرات قرب عسلاج لمشاهدة ما وصفوه بأنه مزرعة نموذجية للتطور الزراعي المرتقب. ولم تكلف اللجنة نفسها عناء مقابلة ممثلين عن أكثر من 100.000 فلسطيني هم سكان القضاء الذين يزرعون ملايين الدونمات في أرضهم. وعندما قرر الوفد الأميركي في الأمم المتحدة تبليغ الوفد الصهيوني أن أميركا ستصوت لمصلحة بقاء قضاء بئر السبع عربياً في مشروع التقسيم، اتصل اللوبي الصهيوني بالرئيس هاري ترومان وأقنعه بعكس ذلك. فاتصل ترومان برئيس الوفد الأميركي قبل دقائق من اجتماعه بالوفد الصهيوني، وبلغه أن يخالف قرار وزارة الخارجية الأميركية، وأن يوافق على ضم القضاء إلى إسرائيل. ولا تسل عن دهشة رئيس الوفد من هذا الانقلاب المفاجئ وحجم سطوة النفوذ الصهيوني.

النكبة

عندما دخل الجيش المصري فلسطين، أمر المتطوعين الفلسطينيين جميعهم بتسليم سلاحهم ("لأنهم لا يتقنون فنون القتال وقد يتدخلون في سير العمليات العسكرية"). وبعد مقتل النقراشي باشا وحسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين، قبض على متطوعي الإخوان في فلسطين وأودعوا سجنى رفح والبريج.

وصلت القوات المصرية إلى إسدود حيث حد التقسيم للدولة العربية، فتوقفت هناك، وتمركزت في خط ساحلي امتد من رفح إلى غزة ثم المجدل، كما دخلت شرقاً من عوجا الحفير إلى بئر السبع ثم بيت لحم، وتركت قوات صغيرة في هذه الأماكن كلها. وارتبط الطابور الساحلي بالطابور الشرقي بواسطة طريق بيت جبرين - الفالوجة - المجدل، في مواقع دفاعية فقط.

هذا الانتشار الواسع كان قليل الكثافة، كما كانت القوات قليلة الخبرة بطبيعة البلد، وقليلة الخبرة العسكرية في مقابل القوات الصهيونية المدربة تدريباً جيداً في الحرب العالمية الثانية والتي يفوق عددها عدد القوات المصرية كثيراً.

وفي معركة حاسمة في أواسط تشرين الأول/أكتوبر 1948، اخترقت القوات الصهيونية محور بيت جبرين - المجدل، تاركة جيب الفالوجة محاصراً، واحتلت بئر السبع في 1948/10/21، أي بعد 31 عاماً بالضبط من سقوط بئر السبع في يد اللنبي. وفي الأشهر التالية تم سقوط باقي القضاء الشمالي، وفي 1949/2/24 وقعت إسرائيل اتفاقية الهدنة مع مصر، لكنها بعد أسبوعين، وخلافاً لهذه الاتفاقية التي لم يجف مداها بعد، انطلقت القوات الصهيونية لاحتلال النقب جنوبي بئر السبع، ووصلت إلى مياه خليج العقبة ورفعت علم إسرائيل على أم رشرش، آخر نقطة شرطة فلسطينية. وبذلك سقط النصف الجنوبي من قضاء بئر السبع من دون إطلاق رصاصة واحدة.

وهكذا أفرغت إسرائيل قضاء بئر السبع من أهله وأصبحوا لاجئين، ما عدا قلة بقيت. ويبلغ عدد أهالي قضاء بئر السبع الآن ما يقرب من مليون نسمة. وباستثناء من بقوا، فإن عدد اللاجئين اليوم في سنة 2008 هو 795.000 نسمة منهم 380.000 شخص في الأردن، و375.000 شخص في غزة، و40.000 شخص في الضفة، وبضع عائلات في لبنان وسورية. وسرعان ما انخرط شبابهم في الحركات الفدائية، فأبلاوا بلاء حسناً في اختراق خط الهدنة، في الخمسينيات من القرن الماضي محاولين العودة إلى الوطن، وكانوا عنصراً فعالاً في الثورة الفلسطينية ابتداء من سنة 1969، وسقط منهم أعلى نسبة من الشهداء في العقود الستة الماضية.

بئر السبع تحت الاحتلال الإسرائيلي

اقترفت القوات الصهيونية مذبحاً عندما دخلت بئر السبع. ويذكر الناجون منها أن الجثث تكوم بعضها فوق بعض، ومن بقي في قيد الحياة من الأهالي نقل في شاحنات أفرغت ركابها على حدود غزة، كما تحدثوا عن مذبحه العتيقة التي لم يستطع أحد من الناجين ذكرها إلا بعد سنوات طويلة. أمّا عرب العازمة فقد طاردهم الوحدة 101 بقيادة أريئيل شارون على مدى سنوات عديدة (1950 - 1954) وقتلت كثيرين منهم وطردهم إلى مصر. لقد كان هذا هو النسق المعتاد لعملية التطهير العرقي الذي مارسه الصهاينة منذ ذلك الحين.

عندما أُجليت العشائر عن مواطنها، وعلى رأسها القيادات الوطنية، بقي في إسرائيل 14.000 شخص، 90٪ منهم من قبيلة التياها، والآخرين بقايا عشائر لم ينزح أفرادها كلهم. لقد بدأت إسرائيل خطة متكاملة للسيطرة على الأراضي العربية، ضاربة عرض الحائط بحقوقهم في العهدين العثماني والبريطاني.

تعتمد إسرائيل في نهبها الأرض العربية على قانون الأراضي العثماني الصادر في سنة 1858، والذي يعتبر السلطان، خليفة المسلمين، المرجع الأعلى لملكية معظم أراضي فلسطين، ما عدا أراضي الوقف. لذا تعتبر إسرائيل نفسها "خليفة" السلطان، وبالتالي فهي تملك أرض فلسطين كلها، ما لم يثبت مالكها أو حائزها عكس ذلك. كما تعتبر أراضي بئر السبع كلها أراضي "مواتاً" وبالتالي فهي ملك الدولة لا ملك أصحابها، وذلك اعتماداً على نص المادة 103 من قانون الأراضي (1858) التي تُعرّف الأراضي "الموات" بأنها: "الأراضي الخالية، وغير المفتوحة، وأراضي القفر والمستنقعات والجبال وأراضي الغاب، وغير المسجلة بعقد ملكية، وليست مخصصة منذ القدم لمجتمع أو مرعى، وتبعد عن أقرب قرية مسافة يسمع منها صوت عال (مقدرة بـ 2.850 متراً)".

ولا ينطبق شيء من هذا على أراضي قبائل بئر السبع، في شمال القضاء وغربه. فهي ليست خالية إذ كان يعيش فيها نحو 100.000 نسمة في سنة 1948، وكل دونم فيها تسقط عليه أمطار تزيد على 100 مم في السنة وهو

مزروع أو مستغل، كما أكدته، الصور الجوية التي صورتها المساحة العسكرية البريطانية. وهي "مخصصة" لهم بحسب القانون العثماني، إذ لم يسكن فيها أحد غيرهم عبر مئات السنين. أما من حيث سماع الصوت، فلا يوجد في أراضيهم المزروعة والأهلة، دائرة قطرها 5.7 كلم خالية من أي إنسان، فالأراضي القفر تقع إلى الجنوب من كرنب وعسلوج حتى إيلات أو أم رشرش.

ويكفي هذا الوصف لبرهنة عدم انطباق صفة "الموات" على هذه الأراضي، لكن إسرائيل تصر على إبراز "عقد ملكية" لإثبات ذلك. وقد ذكرنا أن الملكية في قضاء بئر السبع فردية لا قبلية ولا "مشاع"، والأرض تباع وتشتري من الأفراد، بموجب اتفاقات ثنائية، وبحدود معروفة ومتفق عليها بين الجميع. وبموجب تلك الملكية، دفع الأهالي ضريبة "العشر" للأتراك ولحكومة الانتداب على مدى السنين، ولا يزال بعض الأهالي يحمل إيصالات الضرائب.

وتوجد تلك الإثباتات في ملفات الحكومة البريطانية عن فلسطين وعن مصر حتى قبل ترسيم الحدود بينهما. وتؤكد وثيقة تركية (IMMS 122/5229) صادرة في 1891/5/4 عن مجلس شورى الدولة التركية أن مجلس إدارة اللواء أرسل مأمور الدفتر الخاقاني "لتحديد وتحرير أراضي كل قبيلة وقسموا [أي سجلوا] خمسة ملايين دونم" من مجموع مساحة القضاء التي تتجاوز عشرة ملايين دونم، وكان أصحابها "متصرفيها القدماء بموافقة اللجنة العسكرية الخاصة، وأنه بذلك تحققت موافقة المشايخ والعربان"، وبلغت رسوم الطابو 1.250.000 قرش.

في سنة 1920، تولى هريبرت صامويل، الصهيوني اليهودي، منصب أول مندوب سام بريطاني، ومثله الصهيوني نورمان بنتويتش، السكرتير القانوني للحكومة، كما تولى حاييم كالفارسكي، المنصب الرئيسي في دائرة "تسوية الأراضي" الحكومية، وهو مدير "جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين". وكان الهدف الأساسي لهذه الهيئة تحويل ملكية الأراضي، ما لم يثبت العكس بشكل قاطع، إلى الدولة لتبعيةها أو توجرها لليهود.

ومع ذلك، لم يصدر قط قرار من حكومة الانتداب أن أراضي بئر السبع الأهلة هي أراضي موات، وإنما على العكس أكد صامويل لشيوخ بئر السبع أن "حقوقهم الخاصة والعرف والعادة الساريتين ستبقى كذلك، من دون تدخل من الحكومة".

وحتى عندما تركزت أرض في بئر السبع من دون فلاحه لثلاثة أعوام، فإن الحكومة لم تستول عليها، كما هي الحال لو كان تصنيفها أرضاً "مواتاً" بحسب القانون. فالقانون الذي وضعه صهيونيون حكومة الانتداب سنة 1921 (قانون الأرض الموات، الجريدة الرسمية رقم 38) حظر، بعد صدوره، على أي شخص، فلاحه أي أرض موات من دون إذن. ومن كان يفلحها قبل ذلك عليه أن يبلغ السلطات قبل 1 أيار/مايو 1921. ولو فرضنا أن أراضي بئر السبع اعتبرت "مواتاً" (وهذا غير صحيح)، فإن الحكومة البريطانية، ممثلة بتشرشل، أقرت بحقوق الأهالي في أراضيهم كما هي، في سنة صدور هذا القانون.

لكن إسرائيل، في سعيها الحثيث لنهب أراضي بئر السبع، تجاهلت تلك الحقوق التاريخية، وأصدرت قوانين كثيرة لتخدم أغراضها.

فبعد أن طردت الأهالي من أراضيهم في سنة 1951، سنت قانون "الاستحواذ على الأراضي" في سنة 1953، وسمحت بموجبه لسلطة التطوير باستملاك "الأراضي الخالية في نيسان/أبريل 1952"، وبينها 1.225.000 دونم لمواطنين فلسطينيين موجودين، معظمهم من التياها.

بدأت إسرائيل بفرض الأحكام العرفية على الأهالي، والتي استمرت حتى سنة 1966، وأعلنت أن أراضيهم كلها هي "أراضي دولة". ففي سنة 1950 صدر قانون "نقل الملكية" الذي جعل حكومة إسرائيل وصياً على "أملك الغائبين"، وفي 1952/4/1 أعطت "هيئة التنمية" الحق في الاستحواذ على الأراضي "الخالية" كلها من السكان. لكن، كيف يمكن أن يكون الأهالي القاطنون في مواطنهم من "الغائبين"؟ وكيف يمكن أن تكون أراضيهم "خالية"؟ الحل الإسرائيلي هو نقلهم في شاحنات بالقوة إلى مكان آخر قبل هذا التاريخ.

لقد اختارت إسرائيل معزلاً (المعروف باسم "السياج") في منطقة قاحلة شرقي طريق الخليل - بئر السبع - عسلوج ومساحتها 900.000 دونم، أي 7٪ من مساحة قضاء بئر السبع، فتركهم فيه، ومنعتهم ستة عشر عاماً من مغادرة المنطقة لـ "أسباب أمنية".

كيف حدث ذلك؟ يقول تقرير إسرائيلي من ملفات هشومير هتسعير (الحارس الفتى) في سنة 1953 إنه منذ تأسيس إسرائيل لا يكاد ينتهي عام من دون عمليات طرد وترحيل للبدو عن أراضيهم إلى أماكن قاحلة في الشرق، وإخلاء المناطق الخصبة في الشمال الغربي من أهلها. وتمت عملية الترحيل على مراحل وبطرق متعددة منها الادعاء أن الترحيل موقت، كما حدث مع عرب المسعوديين، أو إعطاء وعود كاذبة بالتعويض، أو رشوة أحد الأشخاص من

نوبي النفوذ (تم الترحيل ولم تدفع الرشوة). وأحياناً كان الجيش يلجأ إلى القوة السافرة للطرد. في هذه الحالات كلها تقريباً كانت تسبق عملية الترحيل، عمليات إزعاج مستمرة من الجيش، وعمليات تفتيش وتمشيط متواصلة ليل نهار، وإطلاق رصاص على المواشي وخطفها، والتهديد بقطع التموين، وترويع السكان بالادعاء أن بينهم متسللين أو فدائيين أو مهربين.

ومن العشائر التي طردت خارج إسرائيل بهذه الأساليب، عرب الجراوين، وعرب أبو رقيق، وعرب أبو كف. وكان الشيخ حسين أبو كف قدّم مطالبه بأملأه المسجلة في مدينة بئر السبع، فشن الجيش على عشيرته حملة تفتيشية بحجة وجود متسللين بينها، وأجبروها على ترك أراضيها. كما أن عرب الفراحين (العزازمة) الذين كانوا يقيمون في شمال بير عسلوج، طردوا إلى الشقيب، ثم إلى شرق الأردن، بدعوى أنهم مهربون.

أمّا قبيلة الصناع، وعلى رأسها الحاج إبراهيم الصناع، فقضتها معروفة من ملفات مراقبي الهدنة، ومذكورة في كتاب هتشنسون "الهدنة الدامية". لقد طردت القبيلة من أرضها في الشريعة إلى اللقية ثم إلى تل عراد، فلم يقبلوا بذلك، فطردوا إلى الأردن في أيلول/سبتمبر 1952. وبعد تدخل مراقبي الهدنة وإحراج الإسرائيليين، سمح لهم بالعودة إلى عراد القاحلة، ولم يعودوا إلى أرضهم الخصبة. وطردت إسرائيل أيضاً 1000 شخص من عرب الجهالين، ثم 2000 شخص آخر إلى الأردن في شتاء عام 1950/1949.

وخلال الفترة 1949 – 1954 قامت إسرائيل بعدة عمليات طردت بواسطتها 6200 شخص من قبيلة العزازمة إلى سيناء، لكنهم كانوا يعودون بعدها إلى ديارهم. والسبب الذي تدعيه إسرائيل لهذا الطرد هو اتهامهم بوضع ألغام على الطريق والقيام بأعمال التخريب. وفي أيلول/سبتمبر 1953 قامت وحدة 101 مع قوات مع مستعمرة كتسيعوت معرزة بالطائرات، وبقيادة الإرهابي أريئيل شارون، بمهاجمة العزازمة، فأحرقت بيوتهم ودمرت أملاكهم وأعملت فيهم مذبحه رهيبه، الأمر الذي مكّن إسرائيل من احتلال منطقة العوجا المجردة من السلاح (260.000 دونم) منذ ذلك الحين. وتقول المصادر الإسرائيلية إن 17.000 شخص طردوا من إسرائيل خلال الفترة 1949 – 1954، لكن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك.

وهكذا لم يبق فلسطيني في قضاء بئر السبع إلا طرد من أرضه، إمّا في نكبة 1948 وهم الأغلبية، وإمّا بعدها بأعوام قليلة إلى خارج فلسطين المحتلة، أو إلى معزل داخل الأرض المحتلة لكن في غير أرضه. وأصبح هؤلاء لاجئين في بلد، على الرغم من أنهم "مواطنون" في دولة إسرائيل، ولم يمنحوا هويات إسرائيلية إلا في سنة 1952 بعد نقلهم إلى المعازل، وتطبيق "قانون أملاك الغائبين" عليهم، ومصادرة أراضيهم الخصبة لإقامة المستعمرات عليها. ولا تزال المعركة بشأن الأرض والهوية قائمة إلى اليوم.

في سنة 1969، أبطلت إسرائيل القانون العثماني الذي ينص على أن وضع اليد يشكل مصدراً لحيازة الأرض "الموات"، وأصدرت قانوناً نصت المادة 155 منه على أن "الأراضي الموات جميعها تسجل باسم الدولة"، وبموجبه صادرت كل الأراضي داخل المعزل (900.000 دونم)، وخارجها (11.600.000 دونم).

لقد حاول بعض الأهالي العودة إلى أراضيهم، بعد انتهاء الحكم العسكري في سنة 1966، وبعدما سمح لهم بالخروج من المعزل، وقدموا إلى حكومة إسرائيل أوراقاً ثبوتية تتعلق بملكيتهم منذ العهد العثماني، لكنها رفضت عودتهم إلى ديارهم.

ويعيش الآن في بئر السبع 19 عشيرة، يبلغ عدد أفرادها اليوم نحو 200.000 نسمة، بينهم 7 عشائر تعيش على جزء من أراضيها الأصلية، و12 عشيرة رحلتها إسرائيل عن موطنها الأصلي إلى أماكن أخرى تبعد بضعة كيلومترات، وذلك خلال الفترة ما بين 1948/4/14 و1952/5/1، فأصبحوا لاجئين في بلد.

وتسعى إسرائيل بذلك لانتزاع الأرض من أصحابها أولاً، بحيث يتم توطينهم في قرى محصورة، ثم تحويل أهلها إلى عمالة رخيصة في المستعمرات اليهودية بدلاً من أن يمارسوا الزراعة في أرضهم التي يملكونها.

استولت إسرائيل حتى سنة 1960 على 38% من الأراضي المخصصة للعرب، ثم استولت على 82.000 دونم من أراضي تل الملح لتحويلها إلى مطار كبير، بموجب "قانون استملاك أراضي النقب". كما أقيمت ديمونة – المدينة النووية – على 2000 دونم من أرض الهواشلة لا يزال النزاع مستمراً بشأنها منذ 15 عاماً حتى اليوم، وصادرت الدولة كذلك 45.000 دونم لإنشاء مدينة عراد عليها.

ونظراً إلى أن الزراعة هي مورد السكان الرئيسي، قامت إسرائيل، كوسيلة ضغط، بـ "تأجير" 100 دونم من أراضي المعزل لكل أسرة من "اللاجئين"، مكافأة لمن يتعاون وحرماناً لمن لا يقبل التعاون. ورفض كثير من السكان توقيع

اتفاقات ضمان واستئجار، وخصوصاً أصحاب الأراضي، لأن الدولة تريد بموجب تلك الاتفاقات تثبيت ملكيتها، وإنكار ملكيتهم لهذه الأراضي المستأجرة.

لقد قدّم فلسطينيو بئر السبع، حتى سنة 1979، أكثر من 3220 طلباً لتسجيل أراضيهم، لكن طلباً واحداً منها لم يُسجل، مع أنه تمت تسوية 22% منها. وعلى الرغم من أن إسرائيل تصدر القوانين التي تحلل الباطل كما تشاء، فإن السلطات وجدت أن الطرق القانونية مكلفة وطويلة، وتثير دعاية سلبية، فلجأت إلى أسلوب الضغط والابتزاز. وفي مجتمع قليل الحيلة والخبرة، واقع تحت رحمة تلك السلطات، فإن هذه الطرق تنجح أحياناً ومنها محاولة إقناع الفلسطيني بأن أرضه أصبحت من دون رجعة مستعمرة إسرائيلية، وأنه من الأفضل له أن يأخذ شيئاً بدلاً من لا شيء، فتعرض عليه أن يتنازل عن 50% من أرضه للدولة، ويبيع 30% من النسبة الباقية بتعويض بخس وتسجل له ملكية 20% فقط. وهذا الحل اقترحتّه إسرائيل بدعوى "قانون السلام 1980"، وبحجة إقامة مطار عسكري في منطقة تل الملح، وعرضته فقط على أصحاب الأراضي المطلوبة والتي تتعجل كي تسلبها، لا على سائر الملاك، وهذا الأمر، طبعاً، مرفوض جملة وتفصيلاً. والغرض أساساً هو الحصول على توقيع الفلسطيني بالتنازل عن أرضه، وهو مطلب إسرائيلي أساسي والقديم.

ومع أن إسرائيل لا تعترف بملكية الفلسطينيين في قضاء بئر السبع لأنها تعتبره "أملاك دولة"، ولا تكثر لاعتراض حكومة الانتداب بملكية الأهالي للأراضي، ولا عيشهم عليها قروناً عديدة، ولا دفعهم الضرائب للحكومتين التركية والبريطانية، ولا تعترف أيضاً بملكية الأرض التي اشترتها من العرب قبل سنة 1948، إلا إنها توافق ضمناً على ملكية الأرض لمن يدخل معها في عقد "تسوية"، وإذا لم يوافق المالك على هذا فإنه من شبه المستحيل أن يحصل على حقه بواسطة كل من القانون والمحاكم الإسرائيلية.

ومن يقف في وجه إسرائيل، لا يحصل على أرض أو إذن أو ترخيص أو أي خدمة من خدمات السلطات. ونجاح إسرائيل في ذلك يتضح من هذه الأرقام: 50% من الفلسطينيين عمال أجراء، و30% عاطلون عن العمل، أما الباقون فيشتغلون بأعمال متنوعة. ومنهم 2% يعملون في الزراعة (مهنتهم الأصلية).

في سنة 1976، وضعت إسرائيل مخططاً لتعمير النقب كان هدفه تطوير المستعمرات اليهودية في الأراضي العربية الخصبة، وتطوير منطقة صناعية في الأرض القاحلة التي نُقل إليها العرب في المعزل، فأنشأت لهم مجمعات تركيز بهدف "تركيز البدو"، هي رهط: تل السبع؛ كسيفة؛ عرعة؛ حورة؛ اللقية؛ شقيب السلام؛ وخطتها على شكل مدن لا تلائم نمط المعيشة القروية الزراعية.

لم يستشر أحد الفلسطينيين في هذا التخطيط، وخصوصاً أن لا مصادر عمل لديهم في تلك المجمعات، لأن المقصود هو نزعهم من أراضيهم، وإنشاء مدن عمال، لاستخدامهم أجراء لدى اليهود، كما كانت الحال في جنوب إفريقيا. لقد فشلت فكرة تجميع الأهالي وانتزاعهم من مواطنهم الأصلية، لكن هذه المجمعات أصبحت غير قادرة على إعالة نفسها نتيجة انتشار البطالة والعيش على الإعانات الاجتماعية، كما عانت جراء انتشار المخدرات والعنف على نحو غير مسبوق في المجتمعات الفلسطينية التقليدية.

ويبلغ عدد سكان قرى التوطين هذه 110.000 نسمة (في سنة 2007)، بينما تبلغ مساحة الأراضي المخصصة لها 60 كم² فقط، أي ما يساوي 0.5% من مساحة قضاء بئر السبع. وتدرج هذه القرى في أسفل السلم الاقتصادي والاجتماعي، فهي تحتل الدرجات العشر الدنيا من أصل 200 درجة لأغنى وأقوى بلدة إسرائيلية. إذا كانت هذه حال القرى المعترف بها، فما هي حال الفلسطينيين الذين رفضوا أن يُقتلوا من ديارهم وبقوا فيها؟ إن عدد هؤلاء يبلغ نحو نصف سكان قضاء بئر السبع (90.000 نسمة تقريباً) وهم يعيشون في 45 قرية غير معترف بها.

هذا معناه أنهم محرومون من الخدمات الاجتماعية والمواصلات والهاتف والصحة والتعليم وتصريف النفايات، وكذلك من إنشاء أي مبنى دائم، لأنه إذا أنشئ يتعرض للهدم فوراً مع دفع غرامات. وقد دمر ما يزيد على 1000 منزل في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي.

وتصاعدت وتيرة التدمير والاقتلاع بعد ذلك، فخلال سنتي 2006 - 2007 هدمت إسرائيل قرية أم الحيران وقرية طويل أبو جروال.

وطبعاً لا يسمح بأن يكون لهذه القرى أي تمثيل مدني عن طريق سلطات محلية أو بلدية. ولهذا نشأ المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، وهو جمعية غير حكومية تقوم بمجهود كبير بموارد محدودة أمام سلطة عاتية.

وعلى غرار عادة المشاريع الاستيطانية الاستعمارية، أسست إسرائيل سنة 1984 "سلطة تطوير البدو". وهذا العنوان الجميل غرضه العكس تماماً، إذ إنه يعزل البدو عن سائر المجتمع العربي، ويسيطر على ميزانيتهم التي تكون عادة موزعة على وزارات الخدمات في المجتمع العادي. وإذا علمنا بأن هذه السلطة تابعة لسلطة إدارة أراضي إسرائيل (ILA) التي استولت على أراضي اللاجئين التي تقدر بـ 93% من مساحة فلسطين، اتضح لنا الهدف الحقيقي منها. فهي تستخدم ميزانيتها الكبيرة لشراء الأراضي العربية، أو للحصول على تنازل عن جزء منها، أو احتلالها عن طريق الابتزاز في مقابل خدمات عادية تقدمها أي حكومة عادلة لمواطنيها. وهي بذلك تسعى لـ "تركيز" المزيد من البدو في مدن عمال والاستيلاء على أراضيهم، في الوقت نفسه الذي وضعت خطة لإغراء اليهود بتملك مساحات كبيرة من الأرض كي يقيموا عليها مزارع كبيرة لهم (ranches) فتقدم لهم المياه والكهرباء وسائر الخدمات. هذا وجه آخر من عملية التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل الآن في بئر السبع.

بالإضافة إلى ذلك، فإن خطة شارون التي أعلنها في كانون الثاني/يناير 2003 للسيطرة على النقب نهائياً والتخلص من مشكلة العرب فيه هي جزء من عملية التطهير العرقي تلك، إذ تقضي الخطة بإنشاء عدد قليل من المجمعات الجديدة (لا يتجاوز 8)، ومن ثم تهجير باقي سكان القرى غير المعترف بها إليها. وفي مقابل ذلك يشجع اليهود على الاستيطان بمنحهم أراضي واسعة مع تأمين الخدمات كلها، وإقامة منشآت عسكرية وتطويرية صهيونية. وهذا طبعاً يقتضي تشديد إجراءات الهدم والترحيل وإنشاء وحدة شرطة جديدة من القوات الخاصة لتنفيذ برنامج التطهير العرقي.

وتقوم بالرقابة على إقامة المجمعات العربية هيئة فاشية، اسمها "الدوريات الخضراء" (وتُعرف لدى الأهالي بـ "الدوريات السوداء") أنشأها أريئيل شارون سنة 1977. ومن الغريب أنها تخضع لوزارة الزراعة وإدارة الأراضي والصندوق القومي اليهودي، وغرضها المعلن: "حماية البيئة"، لكنها تقوم بملاحقة الأهالي العزل من أجل القضاء على مصدر عيشهم، وإتلاف المحاصيل، ومصادرة الماشية، ورمي الحيوانات الأليفة كالكلاب بالرصاص، وقطع الأشجار المثمرة. ويفخر رئيس هذه العصابة بأن مهمته هي أن تصبح الأرض "يهودية"، وبأنه يشكل مصدر رعب مستمر للسكان الذين لا حول لهم ولا قوة.

وقد أنشأت إسرائيل ما سمي بـ "مجلس أبو بسمة الإقليمي" للسيطرة فقط على القرى المعترف بها مجدداً؛ إذ ليس لديه سيطرة على سكان المنطقة اليهود، كما هي الحال في المجالس الإقليمية الأخرى التي تخطط لمصلحة السكان كلهم. وأعضاء هذا المجلس، في معظمهم، بمن فيهم رئيسه وشاغلو المناصب الحساسة فيه، من الصهيونيين اليهود. لكن هذه الخطط كلها لتصفية القرى غير المعترف بها، وتصفية الملكية العربية للأرض في الوطن، فشلت إلى حد لم يرض إسرائيل، ولذلك قررت أخيراً إقامة سلطة جديدة هي "سلطة توطين البدو"، وأناطت بها مهمة التنفيذ بالكامل لسياسات الاقتلاع والتركيز التي فشلت الهيئات الصهيونية السابقة في تنفيذها. وهذا الأمر في غاية الخطورة، إذ إن تلك السلطة ستعمل بموجب قانون يتم سنّه والتصديق عليه في الكنيست الإسرائيلي الذي يضع أسس تنفيذ السياسات العنصرية بموجب هذا القانون، كما يضع جدولاً زمنياً محدداً بما فيه الإنذار "ULTIMATUM". ومن يستعصي على إسرائيل من الأهالي ولا يرضخ لما تقترحه، فإنها ستعمل بالقوة على إجلائه واقتلعه من أرضه. ومن أجل تقديم اقتراحات لصوغ القانون تم تعيين لجنة برئاسة قاضي محكمة العدل العليا المتقاعد إلعازر غولدبرغ الذي كان في يوم ما مراقب الدولة، وقدم تقريراً ينتقد فيه أجهزة الدولة التنفيذية لأنها لم تعمل بجد على إجلاء عرب النقب وتركيزهم. وتألّفت هذه اللجنة من 8 أعضاء، 6 منهم يهود و2 عرب من أبناء مجتمعات التركيز، أي أنه لا يوجد تمثيل لأهل القرى غير المعترف بها.

لذلك قرر المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها مقاطعة هذه اللجنة، لعدم وجود تمثيل فيها لأصحاب الحقوق، ولا استمرار السلطات الإسرائيلية في هدم البيوت وطرد الأهالي. ويطالب المجلس باعتراف إسرائيل بكل شبر من ملكية الأرض العربية.

ومن جهة أخرى، قسمت وزارة الزراعة الإسرائيلية أراضي المراعي من دون الأخذ في الاعتبار بداية موسم الرعي في الجنوب. ونظراً إلى أن المواشي تعتبر ثروة أساسية لمربي الماشية، فإن تقييد مناطق المراعي ومنع الوصول إليها يعتبران ضربة اقتصادية للمواطنين العرب. وقد خضعت الوزارة لبعض المطالب بعد أن قام المواطنون بعمليات "عصيان مدني" واقتحام المراعي من دون تصريح.

والخلاصة، أن إسرائيل لن تتوقف عن الاستيلاء على الأراضي وطرد أهلها إلا إذا توقف المواطنون العرب عن الدفاع المستميت عن وجودهم وأرضهم وحقوقهم.

التعليم

في ظل أوضاع الاضطهاد هذه، لا غرابة في أن ينخفض مستوى تعليم أهالي تلك المناطق عن مثيله لدى اليهود، ولدى إخوانهم الذين نزحوا عام النكبة إلى غزة والضفة، إذ تبلغ نسبة من أكملوا الدراسة الثانوية 10% فقط في القرن الماضي مقارنة بـ 47% لليهود، وهذا فارق يفضح ادعاء إسرائيل بالمساواة بين المواطنين، كما أن المقارنة بينهم وبين إخوانهم الذين نزحوا عام النكبة إلى قطاع غزة، وفقدوا الوطن ومصدر المعيشة، ذات دلالة أيضاً على حكم إسرائيل، إذ تبلغ نسبة أولئك الأخيرين 44%، وهي قريبة من نسبة اليهود.

وتشير أرقام التعليم الحالية التي رصدها إسماعيل أبو سعد(*) في تقرير إلى مؤسسة التعاون، إلى تدهور كبير في الأعوام الأخيرة، فقبل إنهاء المرحلة الثانوية في سنة 2005، بلغت نسبة التسرب لدى طلاب بئر السبع 28% مقارنة بـ 21% لباقي المجتمع العربي و1% لليهود. وفي العام الدراسي 2004 – 2005 نجح 27% من طلاب بئر السبع في المرحلة الثانوية مقارنة بـ 32% في المجتمع العربي و57% من اليهود. وهذه الأرقام تعكس إهمال إسرائيل المجتمع العربي وإبقائها إياه جاهلاً ومهمشاً. والدليل على ذلك واضح جداً كما سبق القول، ذلك بأن مستوى الدراسة الثانوية والجامعية والعالية لأبناء المجتمع الفلسطيني نفسه في الشتات وفي أوضاع اللجوء، تقارب جداً مستويات الطلاب اليهود في إسرائيل. وهذا الهبوط في المستوى نفسه ينطبق على الصحة أيضاً، إذ لا يلاقي أهالي بئر السبع المستوى اللائق من العناية الصحية، الأمر الذي سبب انتشار أمراض جديدة بينهم لم تكن معروفة من قبل كأمراض القلب والسكري.

النضال للحفاظ على الأرض

من المعلوم أن هدف الصهيونية هو اقتلاع أصحاب الأرض والاستيلاء عليها لتوطين المهاجرين اليهود فيها. ولا يوجد مثال حي لتنفيذ هذا الهدف في الوقت الحاضر أكثر وضوحاً من قضاء بئر السبع. فالأرض التي هي عرضة للانتزاع أكبر من مساحة الضفة الغربية بأكملها، كما أن نصف أهالي بئر السبع لا يزالون يعيشون في 45 قرية غير معترف بها، ولا تصلهم خدمات التعليم ولا الصحة ولا المياه ولا الطرق. فإسرائيل، بطريقتها العجيبة في قلب الحقائق، تصف هؤلاء بأنهم "غزاة لأرض إسرائيل" ولهذا فإنها تهدم مساكنهم وحتى مساجدهم بصفة دورية، وتقتل مواشيهم وترش محاصيلهم بالكيماويات القاتلة. ومن فاته مشهد النكبة 1948 يستطيع أن يراها اليوم في بئر السبع. لذلك فإن من أولويات الوقوف إلى جانب أهلنا في بئر السبع مساعدتهم في التثبيت بالأرض، والتمسك بحقوقهم فيها، والبقاء عليها، ومنع ترحيلهم عنها. ولتقوية صمود المجتمع الفلسطيني هناك يجب الاهتمام كذلك بالتعليم والتنوير، فهما مشعل الإنارة الوطنية.

وعلى الرغم من الأوضاع الصعبة، قام الفلسطينيون بتنظيم عدة جمعيات للدفاع عن حقوقهم، من أقدمها: جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو، كما أن جمعية الأريبعين، وجمعية اتجاه، وجمعية عدالة، والجمعية العربية لحقوق الإنسان، والتي توجد مراكزها في الشمال، تشارك في حملات صمود الأهالي في ديارهم وتنشرها في العالم. بالإضافة إلى ذلك، وقف كل من "المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها" الذي يتحمل عبء الدفاع عن هذه القرى، ومنظمات فلسطينية لحقوق الإنسان، وتحالف المنظمات الأهلية وغيرها، في وجه الاستيطان السافر، ووصلت مظالمهم إلى لجان الأمم المتحدة المتخصصة، وانتشرت أخبارهم في شبكات الإنترنت وفي بعض الفضائيات. إلا أن الجهد الحالي أقل كثيراً من المطلوب، إذ يلزم هذه الهيئات الدعم المادي والمعنوي الكبيران.

وقد حدد المجلس الإقليمي ثلاثة ميادين لمواجهة تحديات الاستيطان الإسرائيلي:

- 1 – الحفاظ على الأرض مع أن إسرائيل تعتبرها أراضي دولة.
 - 2 – بقاء الأهالي في منازلهم والتثبيت بها على الرغم من إصرار إسرائيل على هدم بيوتهم، بل قراهم، بحجة أنها غير مرخصة.
 - 3 – تعزيز الهوية والانتماء الوطني لدى الجيل الناشئ، ورفع مستوى حياة الإنسان عن طريق الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمواصلات والماء والكهرباء.
- بالنسبة إلى الميدان الأول (الأرض) فإن المجلس يسعى لإثبات الملكية، وجمع المعلومات، وبناء طواقم قانونية، والاتصال بالمؤسسات الدولية ذات الشأن.
- أما بخصوص الميدان الثاني (البيت) فالمجلس يعمل على إعادة بناء البيوت، وفضح الممارسات الصهيونية في الهدم والتدمير.

وفيما يتعلق بالميدان الثالث (الإنسان) يسعى المجلس لتعزيز الانتماء الوطني، وتشجيع قيادات شابة، وزيادة مساهمة المرأة في المجتمع، والتركيز على التعليم والتدريب، والاكتفاء الاقتصادي، ومنع الأسرلة والانحراف. وهذه أهداف عظيمة وضرورية لكنها تحتاج إلى عون كبير. وإذا كان هناك من جهد حقيقي ومباشر وأناي للوقوف في وجه النكبة التي تمارس اليوم، فإنه يجب توجيهه بكل قوة نحو قضاء بئر السبع، سواء بالدعم المالي أو القانوني أو التعليمي أو المعنوي. فهناك الفرصة الوحيدة الباقية لمنع استمرار هذه النكبة. ■

(*) مؤسس ورئيس هيئة أرض فلسطين – لندن.

(*) اتصال خاص مع الكاتب في شباط/فبراير 2008.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx